مختارات من الصحف العبرية

العدد 4110، 21-9-2023

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

الرئيس الأميركي جو بايدن مجتمعاً برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في نيويورك (نقلاً عن "الجيروزالم بوست")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

نتنياهو يعقد اجتماعاً مع بايدن في نيويورك والبيت الأبيض يؤكد عقب الاجتماع أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير قابلة للكسر 2

بن سلمان: كل يوم يمرّ يقرّب أكثر من إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات الرسمية بين السعودية وإسرائيل 3

استقالة مدير عام وزارة الأمن القومي وتقارير تشير إلى خلاف مع بن غفير 4

تقرير: عضو كنيست من "عوتسما يهوديت" تصف قاتل ثلاثة من أفراد عائلة دوابشة الفلسطينية بأنه "رجل صالح مُقدّس" خلال جمع تبرعات من أجل إطلاق سراحه 5

مقالات وتحليلات

عاموس هرئيل: إدارة بايدن تأمل من المطالب السعودية دفع نتنياهو إلى ائتلاف حكومي بديل 7

داني كرمون: سياسة الحكومة تسهّل نزع الشرعية الدولية عن إسرائيل 9

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

[نتنياهو يعقد اجتماعاً مع بايدن في نيويورك والبيت الأبيض يؤكد عقب الاجتماع أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير قابلة للكسر]

"معاريف"، 2023/9/21

عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الأربعاء) اجتماعاً مع الرئيس الأميركي جو بايدن في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو أول اجتماع بينهما منذ تولّي نتنياهو مهمات منصبه هذا في كانون الأول/ديسمبر 2022.

واستمر الاجتماع أكثر من ساعة.

وقبل بدء الاجتماع أدلى الزعيمان بتصريحات إلى وسائل إعلام بحضور وفديْ البلدين.

وقال بايدن إنه سيناقش مع نتنياهو قضايا صعبة، بما في ذلك القيم الديمقراطية المشتركة بين البلدين والتوازن بين السلطات وضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي وحل الدولتين، وأشار إلى أنه يأمل بأن يجتمع بنتنياهو في واشنطن بحلول نهاية العام الحالي.

وأكد بايدن الالتزام الأميركي تجاه إسرائيل وأمنها واستقرارها.

وأعرب نتنياهو عن اعتقاده بأنه تحت قيادة بايدن يمكن التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي وغير مسبوق بين إسرائيل والسعودية، واعتبر أن ذلك قد يؤدي إلى قطع شوط طويل نحو تحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل. وشدد نتنياهو على أن التزام إسرائيل بالديمقراطية أمر مؤكد.

وفي بيان صدر عن البيت الأبيض عقب الاجتماع، جاء أن الرئيس الأميركي كرّر لنتنياهو قلقه إزاء أي تغييرات جوهرية في النظام الديمقراطي الإسرائيلي في ظل غياب إجماع أوسع، أو توافُق ممكن. ولفت البيان إلى أن الرئيس الأميركي بحث

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مجموعة من القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك، وأكد مجدداً أن العلاقة بين البلدين غير قابلة للكسر، والتي تقوم على أساس القيم الديمقراطية المشتركة والتزام الولايات المتحدة الشديد بأمن إسرائيل.

وأشار البيان أيضاً إلى أن بايدن ونتنياهو أكدا التزامهما بضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي أبداً، بالإضافة إلى التعاون الوثيق المستمر بين إسرائيل والولايات المتحدة لمواجهة جميع التهديدات التي تشكلها إيران ووكلاؤها. كما أشار إلى أن الزعيمين بحثا في التقدم المحرز في كل ما يتعلق بإنشاء منطقة شرق أوسط أكثر تكاملاً وازدهاراً وسلاماً، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لتعميق وتوسيع التطبيع مع دول المنطقة. ورحّبا بإعلان قمة مجموعة العشرين بشأن تطوير الممر الاقتصادي من الهند والشرق الأوسط إلى أوروبا، عبر الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل.

ووفقاً للبيان، أكد بايدن ضرورة اتخاذ تدابير فورية لتحسين الوضع الأمني والاقتصادي في المناطق الفلسطينية [المحتلة]، والحفاظ على إمكانية تنفيذ حل الدولتين وتعزيز السلام العادل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أن بايدن دعا نتنياهو إلى زيارة واشنطن قبل نهاية العام الحالي لمواصلة التعاون المباشر بشأن هذه المجموعة الواسعة من القضايا.

[بن سلمان: كل يوم يمرّ يقرّب أكثر من إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات الرسمية بين السعودية وإسرائيل]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/9/21

قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إن كل يوم يمرّ يقرّب أكثر من إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات الرسمية بين الرياض والقدس، وأضاف أن القضية الفلسطينية تحظى باهتمام في إطار المفاوضات الجارية بهذا الشأن.

وجاءت أقوال بن سلمان هذه في سياق مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزة الأميركية "فوكس نيوز" أمس (الأربعاء)، ونفى فيها أن تكون المفاوضات مع الولايات المتحدة، والرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي واسع بين الجانبين يشمل التطبيع بين السعودية وإسرائيل، قد توقفت.

وتحدّث بن سلمان عن مفاوضات جيدة مستمرة مع الإدارة الأميركية، وأعرب عن أمله بأن يسفر اتفاق محتمل للتطبيع مع إسرائيل عن تسهيل حياة الفلسطينيين في المناطق [المحتلة]، كما أشار إلى إمكانية تعزيز الدور الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

وتطرّق بن سلمان إلى البرنامج النووي الإيراني، فأعرب عن رفضه امتلاك إيران سلاحاً نووياً، وقال إنه في حال حازت إيران مثل هذا السلاح فلا بد من أن تحوزه السعودية بالمثل.

وبالتزامن مع بث مقابلة بن سلمان هذه، أصدر البيت الأبيض بياناً شدّد فيه على دعم واشنطن القوي للتحركات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل.

[استقالة مدير عام وزارة الأمن القومي
وتقارير تشير إلى خلاف مع بن غفير]

"معاريف"، 2023/9/21

أعلن المدير العام لوزارة الأمن القومي الإسرائيلية شلومو بن إلياهو أمس (الأربعاء) استقالته من منصبه، معللاً خطوته هذه بأسباب شخصية.

وأشار بن إلياهو في كتاب استقالته إلى أنه حقّق خلال فترة وجوده في الوزارة، التي تشرف على الشرطة، إنجازات كثيرة، بما في ذلك تعزيز ميزانية الوزارة وزيادة رواتب قوات الأمن والعمل على إنشاء قوة حرس قومي. وأضاف: "لأسباب شخصية، بلّغت مؤخراً وزير الأمن القومي بنيتي إنهاء فترة ولايتي كمدير عام

للوزارة، وشكرته على هذه الفرصة." لكن مصادر مقربة من بن إلياهو أشارت إلى وجود دوافع أُخرى لاستقالته. وبحسب هذه المصادر، سئم بن إلياهو من الوزير اليميني المتطرف، واعتبره مهتماً بشكل أساسي بتصدُّر العناوين واستخدام أساليب عدوانية على حساب المسؤولين في الشرطة ومصلحة السجون. وقال أحد هذه المصادر إنه إذا غادر مدير عام مثل بن إلياهو بكل سنوات خبرته في الإدارة، فهذا يدل على مدى تدخُّل الوزير في عمله.

وبن إلياهو ليس أول مدير عام لوزارة يترك منصبه في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية. ففي الشهر الماضي، أقالت وزيرة شؤون الدبلوماسية العامة غاليت ديستل أتباريان المديرة العامة لوزارتها غالي سامبيرا بسبب عدم الرضى عن عملها المهني. وقبل ذلك، استقال المدير العام لوزارة التربية والتعليم أساف تسلال، احتجاجاً على ما وصفه بتعمُّق الانقسامات المجتمعية الحالية، وذلك على خلفية تشريعات خطة الإصلاح القضائي المثيرة للجدل التي تدفع الحكومة بها قدماً.

[تقرير: عضو كنيست من "عوتسما يهوديت" تصف قاتل ثلاثة من أفراد عائلة دوابشة الفلسطينية بأنه "رجل صالح مُقدّس" خلال جمع تبرعات من أجل إطلاق سراحه]

"هآرتس"، 2023/9/21

أكدت عضو الكنيست ليمور سون هار – ميلخ، من حزب "عوتسما يهوديت" ["قوة يهودية"] اليميني المتطرف، الشريك في الائتلاف الحاكم أمس (الأربعاء) أنها لن تتراجع عن استخدام عبارة "رجل صالح مقدّس" لوصف الناشط اليميني المتطرّف عميرام بن أوليئيل الذي تمت إدانته بقتل ثلاثة من أفراد عائلة دوابشة الفلسطينية في هجوم حرق عمد وقع في سنة 2015.

وأعادت هار – ميلخ تأكيد عبارتها هذه بعد نشر شريط فيديو أول أمس (الثلاثاء) ظهرت فيه وهي تلقي كلمة في حدث أقيم مؤخراً لجمع تبرعات من أجل إطلاق

سراح بن أوليئيل، تظهر فيه وهي تدافع عنه على الرغم من إدانته بثلاث تهم قتل، وتهمتيْ محاولة القتل والحرق العمد، وتهمة التآمر لارتكاب جريمة قتل ذات دوافع عنصرية كجزء من عمل إرهابي، ووصفت سجنه بأنه جريمة. وهو يقضي ثلاثة أحكام بالسجن مدى الحياة، بالإضافة إلى 20 عاماً بتهمة إلقاء زجاجة حارقة في قرية دوما في الضفة الغربية أسفرت عن مقتل ريهام وسعد دوابشة مع ابنهما علي البالغ من العمر 18 شهراً، ولم ينجُ من الهجوم سوى ابن الزوجين أحمد البالغ من العمر 5 أعوام، والذي أصيب بحروق شديدة.

وقالت سون هار – ميلخ في مقطع الفيديو: "أنا لا أدعم قاتلاً. أنا أعرف أنه بريء. هذا الرجل صالح، بل صالح مقدس حقاً." وأضافت: "إنه مقدّس لأنه يتمسك بالقيود الدينية. وأظن أن هذا الرجل المقدس يعاني هناك [في السجن] من أجل شعب إسرائيل كله."

وألقت هار – ميلخ كلمتها بينما عُلّقت وراءها لافتات كُتب عليها "عميرام يستحق العدالة" و"عميرام بريء"، وذلك في حدث لجمع تبرعات نظّمته مجموعة تضغط من أجل إطلاق سراح بن أوليئيل، وجمعت فيه نحو 450.000 شيكل.

وتعرضت هار – ميلخ في وقت لاحق لانتقادات بسبب تصريحاتها في مقطع الفيديو هذا من طرف عدد من أعضاء الكنيست في المعارضة، بالإضافة إلى الوزير موشيه أربيل، من حزب شاس، والذي قال إنه يأسف بعمق لسماعه أقوالها، واستشهد بوصية "لا تقتل" في الوصايا العشر.

وعلى الرغم من الإدانات، فإن هار – ميلخ واصلت الإشادة ببن أوليئيل خلال تصريحات أدلت بها إلى وسائل إعلام أمس، وكرّرت أن مكوثه في السجن جريمة.

وكانت هار – ميلخ واحدة من بين 14 عضو كنيست من الائتلاف، أكثر من نصفهم من حزب الليكود، وجهوا رسالة الأسبوع الماضي إلى رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام ["الشاباك"] رونين بار، طالبوا فيها بتخفيف ظروف سجن بن أوليئيل، زاعمين أنه محتجز في ظل أصعب ظروف الاعتقال في دولة إسرائيل. ودعت الرسالة إلى نقل بن أوليئيل من الحبس الانفرادي إلى جناح سجن للمدانين

المتدينين، والذي يتمتع بظروف أفضل، وإلى أن تظل الخطوة سارية المفعول على الأقل خلال فترة الأعياد اليهودية الحالية.

ووافق مسؤولو السجن على نقل بن أوليئيل إلى ذلك الجناح في رأس السنة العبرية خلال نهاية الأسبوع، قبل إعادته إلى الحبس الانفرادي. لكن رئيس جهاز "الشاباك" أكد أنه لا يمكن نقل بن أوليئيل إلى جناح آخر بشكل دائم، في ضوء تأثيره المتوقع في الآخرين.

مقالات وتحليلات

عاموس هرئيل – محلل عسكري
"هآرتس"، 2023/9/21

إدارة بايدن تأمل من المطالب السعودية
دفع نتنياهو إلى ائتلاف حكومي بديل

- أخيراً حظيَ رئيس الحكومة بالاجتماع الذي كان ينتظره منذ 9 أشهر. ففي الأمس (الأربعاء)، التقى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الرئيس الأميركي جو بايدن، صحيح أن اللقاء جرى في فندق في نيويورك، وليس في البيت الأبيض في واشنطن، لكن أحياناً يضطر المرء إلى الاكتفاء بما يستطيع الحصول عليه في لحظة معينة. أمام الكاميرات، قام بايدن ونتنياهو بتسويق علاقاتهما المستمرة منذ وقت طويل وصداقتهما القديمة. وفي الغرفة المغلقة، يمكن الافتراض أنهما انشغلا بالموضوع عينه.
- لقد كان المطلوب من الرئيس الأميركي المناورة بحذر بين ثلاث قنوات مختلفة مرتبطة ببعضها البعض بشدة. المسعى لكبح البرنامج النووي الإيراني؛ محاولة التوصل إلى اتفاق تطبيع بين إسرائيل والسعودية؛ المطالبة السعودية بتحقيق تقدُّم ملموس بين إسرائيل والفلسطينيين

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

كشرط للاتفاق بين المملكة وإسرائيل. في الخلفية، كان يحوم موضوع آخر، حرص بايدن على ذِكره في مستهل المؤتمر الصحافي، والذي من أجله احتشد مئات المتظاهرين الإسرائيليين واليهود خارج الفندق الذي عُقد فيه الاجتماع، وهو إصرار نتنياهو على الاستمرار في الدفع بقوانين الانقلاب الدستوري التي يتحفظ عنها الرئيس الأميركي بشدة.

- يأمل بايدن بتحقيق خرق في القناة الأكثر أهمية بالنسبة إليه، وهي القناة السعودية. نتنياهو أيضاً يشاركه هذا الأمل، ويؤمن بأن الاتفاق سيساعده على خفض ألسنة اللهب في الساحة الداخلية.
- وعلى الرغم من تحذيراته الدائمة من تساهُل الغرب إزاء موضوع المفاوضات مع إيران، فإن نتنياهو لجم انتقاداته للإدارة في هذا الشأن، كما يبدو، من أجل التركيز على السعودية. والأمر الأكثر إثارةً للقلق هو أن الإدارة الأميركية تعتمد على رئيس الحكومة للحصول على تأييد الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب للخطوات التي ستشملها الصفقة. والمقصود تزويد السعوديين بمنظومات سلاح متقدم، وانضمام المملكة إلى حلف دفاعي شبيه بالناتو، بالإضافة إلى خطوة هي موضوع خلاف شديد، ألا وهي موافقة أميركا على إنشاء برنامج نووي مدني على الأراضي السعودية. العديد من الخبراء الأمنيين في إسرائيل يشعرون بالقلق إزاء إمكانية أن يصبح للسعوديين سيطرة كاملة على دائرة إنتاج الوقود على أراضيهم؛ ويأمل الأميركيون بتهدئة هذه المخاوف بواسطة تعهدات بفرض رقابة خارجية.
- نتنياهو يشعر بالقلق بشأن مسألة أُخرى. فالاستجابة للمطلب السعودي بتقديم مبادرات إلى الفلسطينيين، يمكن أن تؤدي إلى انهيار حكومته. ومنذ الآن، يلمّح الجناح اليميني المتشدد في حكومته، برئاسة الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، إلى أنه ينوي إفشال مثل هذه الخطوة. وانضم إليهما يوم أمس 12 عضواً من الليكود، الذين أرسلوا رسالة إلى نتنياهو، يطالبونه فيها بعدم ربط التطبيع بأي تنازُل للفلسطينيين.
- لكن هنا تكمن فرصة أيضاً، على الأقل وفقاً للأميركيين. ويبدو أنهم يأملون في واشنطن بأن تدفع الأزمة مع المتطرفين في الحكومة نتنياهو

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إلى تشكيل ائتلاف حكومي بديل مع بني غانتس والمعسكر الرسمي، الأمر الذي يجمّد أيضاً تشريعات الانقلاب بصورة عميقة. غانتس في هذه الأثناء لا يزال متحفظاً. وحالياً، من الصعب رؤية كيف سيجري الجمع بين كل هذه الأمور معاً، وفي التوقيت الذي يتلاءم مع خطط نتنياهو. وحتى بعد الكلام الذي قاله بايدن في المؤتمر الصحافي مع نتنياهو، لم يتضح بدقة كيف كانت اللهجة التي انتهجها الرئيس في المنتدى المغلق، وما إذا كان ينوي الاستمرار في الضغط على رئيس الحكومة لوقف التشريعات.

<u>داني كرمون – سفير متقاعد، عمل سابقاً رئيساً لشعبة التنسيق في وزارة الخارجية ونائب رئيس الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة</u>
"هآرتس"، 2023/9/20

سياسة الحكومة تسهّل
نزع الشرعية الدولية عن إسرائيل

- الحوار العاصف بشأن "الانقلاب الدستوري/الإصلاح القضائي) يشمل تخوفاً حقيقياً من إجراءات قانونية دولية يمكن أن تُتّخذ ضد دولة إسرائيل، وضد إسرائيليين، على خلفية إضعاف كبير لاستقلالية المحكمة العليا والمنظومة القضائية الإسرائيلية. بدءاً من خطر فرض قيود على سفر ضباط في الجيش الإسرائيلي إلى الخارج، وكذلك شخصيات رسمية رفيعة المستوى، وصولاً إلى رفع دعاوى فردية أمام محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، أو لدى محاكم دول أُخرى. في المقابل، تدور منذ عدة أشهر عملية قضائية أُخرى في محكمة العدل الدولية في لاهاي، تتعلق بقانونية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، الذي يُعتبر شرعياً ما دام موقتاً، وما دامت تُبذل الجهود لإنهائه. في إسرائيل، لا يعيرون هذه العملية القانونية وتداعياتها البعيدة المدى خارج عالم القضاء أهمية كافية.
- إلى جانب الأزمة الداخلية في إسرائيل وبمعزل عنها، منذ نهاية سنة 2022، يجري تغيير نموذجي في علاقة المجتمع الدولي بالنزاع

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الإسرائيلي– الفلسطيني الذي يتحول من نزاع سياسي يمكن حلّه بالمفاوضات إلى نزاع قانوني يمكن أن تحسمه المحاكم الدولية. والخطر من إجراءات قانونية ضد إسرائيل وضد إسرائيليين حقيقي وقائم، ويجب الاستعداد لمواجهته بكل جدية، كما أن أضراره "الجانبية" والبعيدة الأمد خطِرة على خلفية الانقلاب القضائي.

- في نهاية سنة 2022، قررت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة الطلب من محكمة العدل الدولية إبداء رأيها في التداعيات القانونية والقضائية للاحتلال الإسرائيلي للمناطق، وهل هو موقت و"شرعي"، أو دائم و"غير شرعي"، وما تأثيره في السكان الفلسطينيين، وفي حقهم في تقرير مصيرهم. ويأمل المبادرون إلى هذه الخطوة بأن ينجح "تدويل" النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، والذي فشل في المفاوضات بين الطرفين، وفي الأمم المتحدة، وفي قاعات المحاكم الدولية، وأن يؤدي إلى الضغط على إسرائيل وفرض عقوبات عليها. في المقابل، إسرائيل لا تتعامل مع هذا التحرك ومع تداعياته بالجدية المطلوبة، على الرغم من أن إعداد الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية هو الآن في ذروته.
- على الرغم من أن الاهتمام الكبير للهيئات في الأمم المتحدة بالاحتلال، فإنه لم يصدر حتى الآن أي قرار قانوني بشأن شرعيته وكونه موقتاً. ومن المتوقع أن توسّع محكمة العدل الدولية الرأي القانوني المحدود، الصادر في سنة 2004، بشأن الجدار الأمني – والذي اعتبر الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية، وأن ما يجري على الأرض هو "علامات ضم" – والتطرّق إلى شكاوى قيام نظام فصل عنصري (أبارتهايد) في الأراضي [المحتلة]. ومن المفترض أن توصي محكمة العدل الدولية الدول بعدم الاعتراف بالاحتلال وعدم التعاون معه، وربما تطالب المحكمة أيضاً بالإسراع في فتح تحقيق في الدعوى المقدمة في سنة 2021. والسؤال المطروح: هل إبداء الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية الذي سيُنشر خلال سنة 2024 سيغير النظام العالمي، أم سيشكل فصلاً آخر مهماً، ولكن غير مفيد، في تدويل النزاع، بينما الوقائع على الأرض أقوى من أي وثيقة. ويجب أن نتساءل أيضاً ما إذا كان على إسرائيل ومواطنيها التخوف من هذه الإجراءات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

القانونية.

- يجب ألاّ نتجاهل وضع إسرائيل الخاص التي تواجه عملية نزع شرعية نشطة وتطوعية ومكثفة. فقرار جمعية الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2022 كان سيُتخذ في جميع الأحوال من دون علاقة بهوية الحكومة الإسرائيلية، لكن يبدو أن سياسة الحكومة في المناطق والنقاط التي يطرحها "الإصلاح" ستسهل على المحاكم التوصل إلى قرارات إشكالية بالنسبة إلى إسرائيل.
- إدارة الاحتلال التي تشمل نقل مواطنين من الدولة التي تُحتَل إلى الأراضي المحتلة، وليس بواسطة الجيش، تُعتبر في مفهوم القانون الدولي جناية يرتكبها المُحتل، وهناك مَن يعتبرها "جريمة حرب". وعلى الرغم من ذلك، فإن المجتمع الدولي امتنع حتى الآن من اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل، واكتفى بكلام إنشائي في المنتديات المختلفة. وحظيَت إسرائيل طوال أعوام بدعم وصداقة دول غربية ديمقراطية وليبرالية، وعلى الرغم من الكثير من التحديات، فإنها لم تتنازل عن قيَمها. وكان وجود محكمة عدل عليا ومنظومة قضائية مستقلة وقوية، ووجود توازنات وضوابط، وحراس بوابة مستقلين وموضوعيين، وتطبيق مبدأ الحوكمة والتحسينات في منظومة التحقيقات، من مصلحة إسرائيل، كلها أمور قدمت لها طوال أعوام "قبة حديدية" سياسية وقضائية.
- مؤخراً، برز التخوف من أن تؤدي الاتفاقات الائتلافية والخطط الحكومية البعيدة المدى وقرارات تنفيذية للحكومة إلى إغلاق الباب أمام أي مفاوضات سياسية، وتصديع "القبة الحديدية" القانونية، وأن يؤثر ذلك في العلاقة بالمجتمع الدولي ودول صديقة، وفي "شهية" المحاكم الدولية. ويمكن التقدير أن العوامل التي بسببها تحظى إسرائيل بتقدير كبير وسط الشعوب (وكوني دبلوماسياً سابقاً، يمكنني أن أشهد على ذلك)، يمكن أن يذهب هذا التقدير إذا تضررت هذه العوامل، أو اختفت من الساحة السياسية/القضائية الإسرائيلية.
- لقد جاء في الخطوط الأساسية للحكومة الحالية أن الشعب اليهودي يملك "حقاً حصرياً وغير قابل للنقض على كل أنحاء أرض إسرائيل." وتشكّل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الاتفاقات الائتلافية التي سيشجع رئيس الحكومة، وفقاً لها، على البدء بفرض السيادة على الضفة الغربية، إعلاناً صريحاً بأن الاحتلال دائم، الأمر الذي يتعارض مع الافتراض السياسي للحكومات الإسرائيلية منذ عشرات الأعوام. تعميق استيلاء إسرائيل على المناطق ونشاطات حكومتها التي تترافق مع إضعاف المحكمة العليا والمنظومة القضائية، كلها أمور ستعزز ما ستقوله محكمة العدل الدولية في سنة 2024. كما أن تصريحات ومواقف الوزراء في الأشهر الأخيرة تشكل تحدياً وتجاهلاً مطلقاً للتحديات الدولية التي تواجهها إسرائيل، ولتعهداتها كعضو في المجتمع الدولي. كل تحرُّك يعزز التدخل الحكومي والمدني في المناطق [المحتلة] سيساعد في إصدار بيان واضح من محكمة العدل الدولية بأن الاحتلال "القانوني" تحول فعلياً إلى "ضم" وأصبح غير قانوني.

- يمكن التقدير، بحذر، أن أغلبية الدول لن تسارع إلى استخلاص الخلاصات واتخاذ إجراءات فورية ضد "الضم"، كلٌّ لأسبابه، لكن الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية يمكن أن يؤدي إلى ردود وأضرار جانبية أُخرى، مثل المقاطعة الصامتة والامتناع من الاستثمار والتواجد، ومن إقامة علاقات تجارية. كما أن محكمة العدل الدولية يمكن أن تحرّك مبادرات فلسطينية جديدة ضد إسرائيل، وأن تتحول إلى "لغة دولية متفّق عليها". وسيكون لتصنيف إسرائيل كدولة تنتهك القانون الدولي تأثير بعيد المدى، ومن الصعب محوه. وبهذه الطريقة، ستُشعل هيئة محترمة، مثل محكمة العدل الدولية، وبصورة غير مباشرة، حملة نزع الشرعية عن إسرائيل.
- ومن المعقول الافتراض أن الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية سيؤثر بصورة غير مباشرة في تحرُّك محكمة الجنايات الدولية، وفي محاكم دول أُخرى تتولى التحقيق وتنظر في دعاوى ضد أفراد. إن تصنيف إسرائيل كدولة تنتهك مبادىء القانون الدولي يمكن أن يمنح شرعية قانونية للدفع قدماً بإجراءات ضد إسرائيليين متورطين في مهمات "احتلال/ضم". ويوجد تخوف حالياً، وإن كان غير فوري، لدى وزراء وضباط إسرائيليين ومواطنين لهم علاقة بالاحتلال، من السفر إلى الخارج كي لا يتعرضوا للاعتقال، أو رفض منحهم تأشيرة دخول. ومؤخراً، قالت النائبة العامة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العسكرية إن "الإجراءات التي ستمسّ باستقلالية المنظومة القضائية وبفعاليتها يمكن أن تقوّض الحماية التي تقدمها المنظومة القضائية للجيش، وأن تضرّ بمصالح إسرائيل الأمنية، وبالموظفين الذين يعملون في الساحة الدولية."

- التخوف محق، وأنا مقتنع بأن الاحترافيين في المنظومة الحكومية مستعدون لأي سيناريو، وهم في المقابل، يُطمئنون جزءاً من القضاة، ويشيرون إلى أن قدرات محكمة العدل الدولية ومواردها محدودة، ولديها سجل محدود جداً في إصدار مذكرات اعتقال، ويجب أن يتوفر الكثير من الشروط للمحكمة، المشغولة اليوم، بتشجيع من العالم الغربي، بالموضوع الروسي – الأوكراني، كي تحوّل مواردها القليلة واهتمامها إلى ما يجري في منطقتنا. بالإضافة إلى القيود التي تعانيها محكمة العدل الدولية، أضيف وأشير إلى أن تطورات في الساحة السياسية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في أحكامها.
- مؤخراً، قررت المحكمة العليا في هولندا أن رئيس أركان عملية "الجرف الصامد" بني غانتس وقائد سلاح الجو، آنذاك، أمير أشيل لديهما حصانة ضد الدعاوى المقدمة بحقهما. حتى لو يتم تفسير ذلك بوضوح في قرار المحكمة، يمكن الافتراض أن في خلفية القرار معرفة بأن منظومة القضاء العسكري قوية ومهنية ومستقلة. أيُّ عمل ناجم عن الانقلاب الدستوري، أو أي تغيير، سيغيّر مستقبلاً الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية.
- الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية سيشجع اتخاذ إجراءات تشمل عقوبات وتحضير البنية التحتية لإجراءات قانونية تتّخذها محكمة الجنايات الدولية ضد إسرائيليين. لكن الضرر غير المباشر والبعيد الأمد الذي سيلحق بإسرائيل لن يكون أقل خطورة من الضرر المباشر الناجم عن الإجراءات القانونية. إن إضعاف المحكمة العليا والمنظومة القضائية وتعميق قبضة الانقلاب الدستوري على أنماط حياة المواطنين، سيكون لهما تداعيات دولية خطِرة وعملية على مكانة إسرائيل، وعلى حصانتها الوطنية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

تجربة الاختفاء الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي: 1967–2022

تأليف: حسن الفطافطة

تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضى

المؤلف: حسن الفطافطة، كاتب وروائى من مواليد بلدة ترقوميا فى قضاء الخليل سنة 1961. حائز بكالوريوس فى علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، وعضو اتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين. اعتُقل فى سجون الاحتلال ما مجموعه 24 عاماً. صدر له العديد من الكتب الروائية والقصص والدراسات المسحية في الحقل الاجتماعي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

فى هذا الكتاب، نحاول البحث فى ظاهرة الاختفاء فى فلسطين وتقصّيها وتحليلها من خلال تناولها من مختلف جوانبها الأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، عبر كل محطات النضال الوطنى الفلسطينى المتعاقبة ضد المشروع الصهيونى الجاثم على صدر الفلسطينيين منذ عشرات السنين؛ وذلك لما لهذا الأمر من أهمية فى تأريخ التجربة الفلسطينية على هذا الصعيد، وخصوصاً أن الدراسات والأبحاث والكتب المتوفرة بهذا الشأن نادرة جداً.

ولقد كان لظاهرة الاختفاء والمطاردة فى مسيرة النضال الوطنى الفلسطينى دور مهم وأساسى فى إبقاء جذوة الصراع مشتعلة، على الرغم من الجهد الكبير الذى بذله الاحتلال وأعوانه للحد من هذه الظاهرة، مستخدمين كل الأساليب والإمكانات الضخمة المتوفرة لديهم. فالمتتبع لمسيرة الثورة الفلسطينية المعاصرة سيجد بين صفحات هذا الكتاب حضوراً بارزاً وواضحاً لقائمة طويلة من المتخفين الذين دوّخوا الاحتلال وكبّدوه خسائر بشرية ومادية كبيرة، ساعدهم على ذلك – فى العديد من محطات نضالهم–الدعم والإسناد التنظيميان والاحتضان الشعبى لهم.

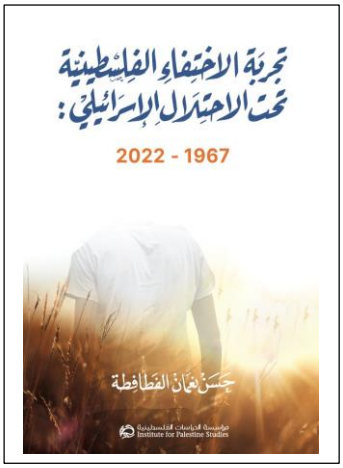

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر